# 

## \* تاريخ الاجتماع: الخميس 25 أفريل 2024

### \* جدول الأعمال:

1- المصادقة على تقرير اللجنة حول مشروعي القانونين المتعلقين باتفاقيتي الضمان المبرمتين بين الجمهورية التونسية من جهة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من جهة أخرى للقرضين المسندين لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة. (عدد 11و12/2024)

2- مواصلة النظر في دراسة فصول مشروع القانون المتعلّق بمكافحة الإقصاء المالي. (عدد 23 / 2024)

### \* الحضور:

- الحاضرون: (12)
  - الغائبون: (03)
- الحاضرون من غير الأعضاء: (06)
- \* ساعة افتتاح الجلسة: العاشرة صباحا
- \* ساعة اختتام الجلسة: منتصف النهار و35 دقيقة



### أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة مساء يوم الخميس 25 أفريل 2024 خصصتها للنظر في تقرير اللجنة حول مشروعي القانونين المتعلقين باتفاقيتي الضمان المبرمتين بين الجمهورية التونسية من جهة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من جهة أخرى للقرضين المسندين لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة، ومواصلة النظر في دراسة فصول مشروع القانون المتعلق بمكافحة الإقصاء المالي.

وفي بداية الجلسة، تمت تلاوة التقرير وتضمين ملاحظات النواب ومقترحاتهم ثم صادقت اللجنة على هذا التقرير بإجماع الحاضرين.

وواصلت اللجنة عملها بالنظر في فصول مشروع القانون المتعلق بمكافحة الاقصاء المالي وتوقف النواب عند الفصل 3 ورأى بعض النواب أنه يتعارض مع المرسوم 117 الذي لا يسمح للمؤسسات تعبئة الودائع وأبدوا تخوفهم من الصلاحيات التي منحها مشروع القانون لمؤسسات التمويل الصغير وتأثير ذلك على الفئات الهشة والفقيرة. وأكدوا على ضرورة تنقيح هذا المرسوم قبل الخوض في مشروع القانون والعمل على تطوير الأطر التشريعية المتعلقة بالجمعيات التنموية وإعادة هيكلتها وتفعيل بنك الجهات ومراجعة نسبة الفائدة وتركيز البنك البريدي.

وقررت اللجنة عقد جلستين يومي 29 و30 أفريل 2024 لمواصلة النظر في فصول مشروع القانون.

مقرر اللجنة عصام البحري الجابري رئيس اللجنة عصام شوشان

